بقلم : احمد طلعت

الوزراء .. يستقيلون .. ! !

منذ أيام استقال وزير السياحة والطيران المدنى الهندى ، لأن طائرة مدنية هندية كانت فى رحلة داخلية ، اخطات ممر الهبوط ، فانقلبت واشتعلت فيها النيران ، وامكن انقاذ جميع ركابها ما عدا ستة لقوا مصرعهم فى الحادث .

ولم يكن الوزير الهندى - بطبيعة الحال - هو الذى يقود الطائرة ، ولم يكن هو الذى رسم للطائرة خط سيرها ، او تسبب باية صورة من الصور فى وقوع الحادث ، لكنه من منطلق (المسئولية الوزارية) قدم استقالته على اساس ان كل تقصير او اهمال فى اعمال الوزارة التى يتولى الاشراف عليها يدخل فى اطار هذه المسئولية الوزارية .

ومن الطبيعى ان الذى اخطا ، وادى خطاه الى وقوع الحادث سوف تتم محاسبته ، لكن هذا الحساب يدخل فى اطار (المسئولية التقصيرية) وليس فى حساب المسئولية الوزارية او (الادبية) التى يتحملها الوزير المختص ، وهذا هو اساس العمل (والتقاليد) فى البلاد الديمقراطية .

نقول ذلك بمناسبة الحوادث (والكوارث) التى تقع فى مصر ، ولا يتحمل أحد مسئوليتها الوزارية او الأدبية ، وانما يترك الأمر لتحقيقات ادارية غالبا ما تنتهى الى عدم تحديد المسئولية (وشيوعها) بينما يبقى الوزراء فى امكانهم دون ان يفكر واحد منهم فى الاستقالة ، او يطلب من أحد منهم ان يستقيل .. ! !

العبارة (سالم اكسبريس) غرقت منذ عام كامل ، ولقى فى الحادث اكثر من اربعمائة مواطن حتفهم ، والقطارات تتصادم وتخرج عن القضبان بمعدل مرة كل اسبوع ، واتوبيس الاطفال فى سفاجة اصطدم (بونش) جاثم على الطريق ، والمسئولون مازالوا فى مناصبهم يصنعون اذنا من طين واخرى من عجين وكان الأمر لا يعنيهم .

والاتوبيسات السياحية تتعرض لهجمات من المتطرفين فى وضح النهار ، وعناصر الارهاب تتحدى قوات الأمن وتدخل معها فى مواجهات بالأسلحة الاوتوماتيكية ، ونحن عاجزون عن اقتلاع الأرهاب من جذوره ..

والمدارس المبنية حديثا تنهار من اثر الزلزال ، ومع ذلك لا يفكر مسئول بالاسكان فى ان يتحمل (مسئوليته الوزارية) ..

والمسئولون بالرى باقون فى وزارتهم رغم حوادث انهيار الترع والجسور .

والحقيقة ان مفهوم (المسئولية الوزارية) قد غاب منذ اصبح منصب الوزير منصبا اداريا وليس منصبا سياسيا ، كما هو الحال فى الدول الديمقراطية ، بل ان البعض من الوزراء يجاهد نفسه للبقاء فى منصبه لأنهم يعلمون ان فكرة الاستقالة (ليست واردة) فى قاموس السياسة المصرية ، وانها يمكن ان تجر على صاحبها متاعب هو فى غنى عنها ، وشبهات بأنه لا يريد ان يتعاون مع النظام .. ! !

فقد اختلطت مفاهيم (الدولة) مع مفاهيم (نظام الحكم) واصبح الوزير اقل حرية فى تصرفاته وقراراته من موظف الدرجة السابعة .. ! !

وفى ظل هذا (الخلط) اصبح الوزير ينتظر ان يعين فى وظيفة رئيس بنك او شركة كبيرة بعد خروجه من الوزارة ، بما يدر عليه المنصب الجديد من ارباح مالية ضخمة ، اما اذا تجرأ واستقال فانه لن يجد الا معاشا لا يستطيع به ان يسد مطالب الحياة الضرورية .

لقد اصبح الوزراء اسرى مناصبهم الوزارية ، فهى التى تضعهم امام الأضواء ، وتفتح أمامهم كل الأبواب ، اما اذا استقالوا فانهم يصبحون غير متعاونين مع (النظام) فتنساهم اجهزة الاعلام الحكومية ، وينضمون الى طابور العاطلين .. ! !

لذلك اصبح الوزير طيعا لينا ، ينسب الفضل للتوجيهات التى تصل اليه ، ويتحمل - وحده - نتيجة الخطا او سوء التقدير دون ان يستطيع - فى الحالتين - ان يعبر عن الغضب او الرغبة فى الاستقالة .. ! !

وتستطيع الحكومة ان تتحدث ما شاءت عن الديموطراقية ، وعن دولة المؤسسات ، ولكن احدا لن يصدقها قبل ان يوجد من وزرائها من يستطيع ان يقدم استقالته اعتراضا على سياسة لا يؤمن بها ، او تحملا لمسئولية وزارية يعتقد انها تدعوه الى الاستقالة .

وهنيئا للوزراء الذين احتفظوا بمناصبهم ما يزيد على خمسة عشر عاما حتى الآن رغم كل الكوارث التى وقعت فى عهدهم ، ويكفيهم فخرا انهم لم يسقطوا سقطة واحدة طوال هذه المدة فى نظر الحكام ، حتى وان كانوا قد سقطوا فى نظر الشعب .. ! !